القَسَم فَلْسَفتُه الإنسانيّة وأحكامُه في العربيّة

سالم محمد عيبلو – جامعة مصراتة – ليبيا
s.aiblu@art.misuratau.edu.ly
عبد الحكيم محمد بادي – جامعة مصراتة – ليبيا
a.badi@art.misuratau.edu.ly

مُلَّخصُ:
بحثُنا عن **القَسَم** يَنبُع مِن التساؤل عن جذوره التاريخيّة، وقُوّته الإنسانيّة، وقَداسته الدِّينيّة، وشرعيّته القانونيّة، مع إطلالةٍ فلسفيّةٍ عُجلى، وإيضاحٍ مُعجميٍّ واصطلاحيّ؛ ولكنّنا ركَّزْنا على ظاهرة أُسلوب **القَسَم** اللغويّة، على مُستوى الاستعمال والتركيب والعمل والإعراب، فتحدّثْنا عن أركان أسلوب **القَسَم** وبعض أحكامه الإعرابيّة، ثُمّ عَرضْنا أنواعَ أُسلوب **القَسَم** وصِيَغه المستعمَلة، وتطرّقْنا بعدها إلى حُروف **القَسَم** واللغات الواردة فيها، ثُمّ ختمْنا بحثَنا بإضاءةٍ عن ارتباط جملتَي **القَسَم** والجواب، وطائفةٍ مِن أحكامهما، المُدعَّمة بالشواهد القرآنيّة والشعريّة، والأمثلة المُتداوَلة في الكتب النحويّة.

كلمات مفتاحية: القَسَم. اليَمين. الحَلِف.

مقدّمة

القَسَم ظاهرةٌ إنسانيّة اجتماعيّة، لُغَويّة، يستخدمه الناس في أغلب محادثاتهم، جِدًّا وهَزْلاً، في الحق والباطل، وهو أحد هذه الأساليب الكثيرة المهمّة التي تُعبِّر عن أحوالٍ وأغراضٍ نفسيّة محددة، كالاستغراب والاستفهام والشرط والنداء والإنكار، التي تُتَّخَذ اللغةُ إحدى قنوات التعبير عنها، ولا تكاد تخلو منها لُغةٌ من اللغات، و**القَسَم** ظاهرةٌ تتّسم بالأهميّة والتعقيد، قلنا: بالأهمّية؛ لأنه حاضر في أغلب الثقافات يمارسهُ الكبار والصغار في كلّ المجتمعات وفي كلّ العُصور وفي كلّ الأطوار الإنسانيّة، حاضرٌ في المجتمعات الغربيّة والشرقيّة الراقية، كما أنّهُ حاضر عند أولئك الذين يعيشون حياةً تُوصَف بأنّها مازالت في أطوارها الأُولى من حيث التقدّم الماديّ والحضور الحضاريّ، وكذلك هو حاضرٌ في يوم الناس هذا

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

بصُوَرٍ رسميّة وشعبيّة، تُنظِّم وتَضمَن الشرائعُ والقوانين والأعراف استخدامَه، فيستعمله الناس في جَلْب المصالح ودَفْع المضارّ، في تعامُلاتهم وتفاعلهم واقتضاآتهم، ومجالسهم الخاصّة والعامّة، وستظلّ أهمّيتُه مستمرّةً ما دام الناسُ يتفاعلون، وقلنا: تَتّسم بالتعقيد، نظراً لما يحمله من صفة العالمية، والقِدَم والتطوّر. فكان أداةً تُستخدَم بقوّة في تنظيم بعض العلاقات في المجتمعات وتختلف طرقه باختلاف الثقافات، وكذلك بسبب ما يتميز به على مستوى الشكل والعبارات والأغراض.

وقد قادنا الفضولُ المعرفيّ في ظاهرة **القَسَم** إلى التساؤل عن جُذوره، لمعرفة المصدر الذي استَمدّ منه قُوّتَه، وشرعيّته بوصْفه ظاهرةً إنسانيّة، وعن أصل ظاهرة **القَسَم**، وكيف يُعتمَد عليه في حفظ الحقوق وفيه احتمال الادّعاء والكذب!!، وكيف صار مُعترَفاً به ومُلْزِماً، تُفرَض نتائجُه قانوناً وعرفاً، وفي اطّلاعنا وجدْنا من أشار إلى أنّ الاهتمام به كان قديماً وصرّح بأنه وُرِث من القوانين الرومانيّة، ولاَحَظَ أنه مازال حاضراً في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة عند الشعوب المتقدّمة، كما هو عند شعوب العالم الباحثة عن التقدّم من الشرقيّين والأفارقة، وصرّح بعضُ الدارسين أنّ دراسته تحتاج مقاربات مختلفة، قانونية وأنثروبولوجيّة، كما تحتاج مقاربات تاريخية ودينيّة ولُغويّة وفلسفيّة.

وفي الصفحات التالية سندرس الظاهرة في جانبها اللغويّ من حيث التركيب في لغة العرب، جارًّا معه الصَّوْت والدلالة، ونحاول تأصيلها، ثم نذكر الصِّيَغ التي سُمِعتْ فحُفِظت وقُنِّنتْ مع ذكر خُصوصيّات بعض الحروف المستخدمة فيه، وشيئاً من خصائص أسلوب **القَسَم** النحوية بوجهٍ عامّ، وربّما جرّ الحديثُ ودفع المقام إلى تناول أشياء قد تُلامِسُ النحوَ من قريبٍ أو بعيدٍ، وقد تَبعُد علاقتُها المباشرةُ بالصِّناعة النحوية ولكنّ المقامَ يَستدعيها؛ لِتداخُل العُلوم وتَنوّع المقارَبات، وما قُمْنا به هو إعادة تِرْتيب جزئيّات **القَسَم** وفروعِه المبعْثَرة في مُدوَّنات النحْو هنا وهناك تحت عناوين مختلفة وأبواب مُتباعدة، وذلك بِحسَب رؤيتِنا لِمَوْضوع القَسَم مع الجَزْم بأنّها الأصحّ، ورأيْنا أنْ نقتصرَ على طائفةٍ من الأحكام النحويّة تركيباً وإعراباً وتقديراً... إلخ، دون الإغراق في التفاصيل والتفريعات والآراء والترجيحات والتعليلات، وذلك لِسببيْن: الأوّل- أنّ هدفَنا في البحث هو إثارة بعض القضايا برؤيةٍ تتبنّى الاستخدام العصريّ لِجُمَل **القَسَم** وصياغاته العديدة دونَ الجَرْي وراء الاستقصاء والإحاطة بجَوانب الموضوع كلِّها. الثاني- أنّ طبيعةَ البحث في المجلاّت العِلْميّة مَبنيّةٌ على الاختصار والاقتصار في المادّة وعدَد الصفحات، وهذا الأمر يَستَوْجب علينا التحديدَ والتركيز، فنتضرّع إلى الله أنْ يُوَفِّقَنا إلى الصواب، ونسأل القارئَ أنْ يتسامح في تقصيرنا، وقد نَظَّمْنا بحثَنا في توطئةٍ

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

وأربعة مَباحثَ وخاتمةٍ وسِرْنا فيه على النهج الآتي: **توطئة:** مَهّدْنا فيها بالحديث عن **القَسَم** عندَ الشعوب وأهمّيّته والغرضَ منه...إلخ.
المبحث الأوّل- تعريف **القَسَم**، ويشمل ثلاثة مَطالِب، المطلَب الأوّل- **القَسَم** لغةً، والمطلَب الثاني- **القَسَم** اصطلاحاً، والمطلَب الثالث- أركان **القَسَم** وأحكامه العامّة.
المبحث الثاني- أنواع **القَسَم** وصِيَغه، ويدخل فيه مَطلَبان، المطلَب الأوّل- تمهيد مبدئيّ عن صِيَغ **القَسَم**، والمطلَب الثاني- أنواع أسلوب **القَسَم** وصِيَغه. **المبحث الثالث-** حروف **القَسَم**، ويندرِج تحته أربعة مَطالِب، المطلَب الأوّل- الباء، والمطلَب الثاني- الواو، والمطلَب الثالث- التاء، والمطلَب الرابع- اللّامُ وحروفٌ عَوّضتْ أخرى. **المبحث الرابع-** إضاءة عن جملتَي **القَسَم** والجواب، ويدخل فيه مَطلَبان، المَطلَب الأوّل- ارتباطُ الجملَتيْن ومَواضع حذْف **القَسَم**، والمَطلَب الثاني- طائفة مِن أحكام جملة جواب **القَسَم**. **الخاتمة:** أثبتْنا فيها بعض الاستنتاجات العامّة المستفادة من أُسلوب **القَسَم**.

تَوْطئة

قبل الشروع فيما انتدبْنا له أنفسَنا، يجدُر بنا أن نُقدِّم بمقدمة لا نستبعد فيها أيَّ مقاربة نحاول من خلالها -دون إسهاب أو تطويل- توضيحَ تاريخ **القَسَم** وأسباب ازدهاره، ودَوْره وأهميته وأسباب حضوره والغرض منه، والخلفية التي اعتمد عليها؛ حتى صار مُعتبَراً مُعترَفاً به مُعتمَداً عليه عند عامّة الشعوب.
يرى بعضُ الباحثين أنّ **القَسَم** قديمٌ ازدهر استعماله حين تراجعت المعرفة بالأديان تنظيراً وتطبيقاً، فصار اليمين ضامناً لِبعض المعاملات وأداة من أدوات التوكيد، وكان يغلب عليه الشفهية لا الكتابة، وذلك نظراً لأنّ الأميّة كانتْ منتشرةً في الشعوب الأولى، كما كانت الكتابة علامةَ قوّةٍ وتميّز تخصّ عِلْيةَ القوم، وعلامةً من علامات التفوّق لا توجد إلا عند طبقاتٍ خاصّة؛ فقطَع **اليمينُ** شوطاً طويلاً وهو شفويّ، ذو طابع أخلاقيّ يجعل شخصيّة المقسِم من جهة الشرف والإخلاص والاحترام والشجاعة والفخر والكبرياء هي المحكّ، ويجعل قيمة الفرد الأدبية ومركزهُ الاجتماعيّ رهائن **للقَسَم** وللوفاء به وصدقه، ولإظهار قيمة **القَسَم** وإعطائه بُعْداً نفسيّاً خاصّاً كان **القَسَم** عادة ما يُنفَّذ في مواضعَ خاصّةٍ، وعلى أشياء معظَّمة، لها قُدسيّتها في النفوس وحضورها في القلوب، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنّ الوثنيّين -مثلاً- كانوا يُقسِمون على الأسلحة، وكأنهم لاحظوا أن الكلام وحده لا يكفي فأرادوا أن يجعلوا معه طقوساً أخرى وإشاراتٍ تجعله أكثر هَيْبةً وأَوْضح حضوراً وأثراً، فهو كالعهد فلا يُعقَد إلاّ على حقٍّ ولا يُقدَم عليه إلاّ وقتَ الحاجة وعندَ الضرورات.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

وقد تناول الظاهرةَ بالدرس أبو المَنْطِق الفيلسوفُ اليونانيُّ الشهير أرسطو [ت: حوالي: 322ق.م] ، وكان يرى أنّ **القَسَم** أداةٌ في متناول الخطيب يبحث به عن الحقيقة، يوضحها ويؤكدها، وقد تناول ظاهرةَ **القَسَم** في كتابه البلاغة، التي يَعُدُّها فَنّ التأثير والإقناع باستعمال الحِجاج[1]، ويرى بعضُ الباحثين أنّ ازدهار الديانة المسيحية كان سببًا في نُمُوٍّ وازعٍ أخلاقيٍّ، وقد أدخلت الكنيسةُ **اليمينَ** في جملة أدواتها من أجل حفظ الحقوق وضمان الوفاء بالعهود؛ لذلك لم يغفل الأوائلُ عن دراسته، وقد أشار الفيلسوف الإيطاليّ توماس الأكويني (داكان) [ت: 1274م] إلى **القَسَم** في دراسته التي تتعلق بالعقائد، دَرسَهُ في الجانب الذي خصّصهُ للأخلاق من كتابه، ورأى أنه طالما ظلّ الكمال الإنسانيّ بعيد المنال ستظل **لِليمين** أهمية كبرى، في بناء العلاقات وزرع الثقة وإظهار الحقيقة، فلم يخالف ما ذهب إليه أرسطو قبله إلاّ في العبارة، إذْ اليمين في نظرهِ مُهمّ وضروريّ لإحْقاق الحقّ، ولما كانت الثقة في الآخَر صعبة التحقّق، فالإنسان قد يدفعه حبُّه لنفسه، وجرّ النفع لها أنْ يكذب هذا من جهة، ثم إن الإنسان ضعيف لا يستطيع أنْ يُميّز اليمين الصحيحة من **اليمين** الكاذبة؛ لذلك ومن أجل نسبة من التأكيد المطمئنّ، ألجأت الضرورة إلى ثالث يشهد، فكان الشاهد -والحالة هذه- شاهداً مُقدَّساً يعلم **اليمين** الصادقة من الكاذبة، هكذا رأى توماس الأكويني أنّ **اليمين** هو: اتخاذ عهد أمام الله لكيْ يتحقّق صدقُ الناس في أيمانهم ويضمن **اليمين** نسبة من التأكيد وهكذا يأخذ اليمينُ طابعاً دينيًّا لاعتماده على فكرة وجود المفارق (الله)، ولم ترتضِ الكنيسةُ ابتداءً **القَسَم** الوثنيّ، وانتقدَتهُ؛ ولكنّها لم تستطع القضاءَ عليه كُلّيّةً، فضمّتَه إلى محيطها ونظّمته شكلاً، ووضعت للكاذب في قَسَمه عقوباتٍ، بعضها يحدّد سنواتٍ للتوبة والتحلّل، وبعضها يَحرِم الكاذبَ من قول الشهادة والأيمان مدى الحياة، ودَوْر كنيسة العصور الوسطى في غرس **اليمين** بجعْله مادّةً أُولى للأخلاقيّات وهو ثابتٌ تاريخيًّا عن طريق وجود كتب التوبة، هذه التي اشتهرت عن النصارى، وهي تجعل كل الذنوب في قوائم وتوضّح عقوباتها[2].

من الأهميّة التنبيهُ على إدراج **القَسَم** الكاذب ضمن المخالفات الأخلاقية الدينية مع ربطه بعقوباتٍ، فكانت -والحالة هذه- الاعتبارات مختلفة فلمْ يتمّ بعدُ توحيد النظرة والقوانين، ولكن يُلاحَظ أنّ شهادة الزور كانت دائماً في رأس القائمة؛ نظراً

1- كان يري أنّ الفلسفة تشمل كلّ العلوم الإنسانية مُنظمّةً، انظر: قصّة الحضارة، وِلْ ديُورانْت، 7/ 492–515.

2- حاول هذا الفيلسوف الإيطاليّ أنْ يُوفِّق بين الحقيقة والشريعة أو العقل والدِّين، وكان يرى في عقائده التي بدأها بالكلام عن الله، أنّ الله سببٌ لكلّ شيء وأنّ مآل كلِّ شيءٍ إليه. انظر: قاموس أسماء الأعلام لِرُوبِيرْت الصغير. وفي أضواء الفلسفة، لعليّ طالب، ص77 وما بعدها.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

لمساوئها وأثرها السيّء في المجتمع والناس، ويُنبَّهُ لخطرها وأثرها على صاحبها، ممّا يدلّ على الاهتمام **بالقَسَم** وجعل الإنسان مسؤولاً أخلاقيًّا عن كلّ ما يفعل، وقد أَلْزَمَ شارلْمانْ [ت: 814م] في أحد رسائله للأساقفة كلّ مُعلِّم ومُربٍّ وكاهنٍ ورجلِ دِينٍ أنْ يكون له قانونُ عقوبات[3]، ويمكننا القول -هنا-: إنّ الكنيسة استفادت في مجال التقنين من تعاليم الإسلام، فالإسلام كذلك وبَّخ الحالفَ بغير الله، ثم قَنّن **الحَلِف**؛ فحرّمت الشريعةُ شهادةَ الزُّور وجعلت الحلِف أداةً لإثبات الحقوق واسترجاعها، ووضعت قوانينَ للتحلّل من الأَيْمان، وعدت شهادة الكذب **واليمين** الفاجرة من الكبائر، ووضّحت الشريعةُ -أيضاً- أنّ **لِليمين** الكاذبة عقوباتٍ أُخْرَويّة وأخرى دينيّة.

ونظراً لأهمية **القَسَم**، ولكونه قد يكون أداةً لفصل نزاع أو تحقيق مصلحة مادّيّة أو نكاتٍ بلاغيّة، نظّمت اللغات والأعراف والأديان والقوانين طُرُقَه، وخصّصت له حالاتٍ يُلجأ فيها إليه، ودرسه اللغويّون أسلوباً فنيًّا، فبيّنوا أدواتِه وأقسامَه وبعضاً من أغراضه وطرقه وعباراته التي يُصاغ عليها، **والقَسَم** وإنْ تحدّدت أشكالُه، وحُصِرت أساليبُه وطرقُه فإنّ أغراضه كثيرة، لا نبعد إذا ما قلنا: إنها لا تكاد تُحصى، وإنْ جمعها التوكيد هدفاً، قال سيبويْه [ت: 180ه]: "اِعْلَمْ أنّ **القَسَم** تَوْكيدٌ لِكلامك"[4]، وقال ابن يَعيش [ت: 643ه]: "اِعْلَمْ أنّ الغرضَ مِن **القَسَم** تَوْكيدُ ما يُقسَم عليْه مِن نَفْيٍ أو إثْباتٍ"[5]، فقد يكون الغرض نفسيًّا، فيُقسِم الإنسانُ على نفسه بهدف تقوية العزم والمضاء فيما عزمت عليه نفسُه من فعلٍ أو ترك، وقد يُقسِم لتحقيق مصلحة أو دفع تُهَمة أو مَضرّة، وقد يُقسِم على نفسه أو لغيره يَعِدُه بالْتزام، وقد يُقسِم على آخر، فيدفعه لفعل شيء، أو يقطع أملَهُ من فعل أراده أو حاجة رغبها...، وهذا مِمّا لا يحتاج إلى مصدرٍ أو مِثال؛ لأنّه واقِعٌ مُشاهَد في حياة النّاس على اختلاف أعْراقهم ومُعتقَداتهم وأَلْوانهم وأَلْسنتهم، وهكذا تتنوع الأغراض وتتعدّد المواقف التي يقومُ فيها **القَسَم** بِدَوْرٍ مُؤثِّر في حياة الفرد والجماعة، وهذه الكثرة في الأغراض أثّرت في الأساليب وأنواعها وظلّ موضوع **القَسَم** ميداناً واسعاً للدرس وتسجيل الملاحظات من جهاتٍ عِدّة وزوايَا مختلفة.

3- انظر: تاريخنا، 4/ 105-107. ولمحات من تاريخ العالَم لِجواهر لَالْ نَهْرُو، ص34. والأعلام لِلزركلي، 9/ 43، 44.

4- كتاب سيبَوَيْه، 3/ 104. وانظر: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيّان، 4/ 1763. واللام الموَطِّئة لِلقَسَم في القرآن الكريم لِزين الخويسكيّ، ص25.

5- شرح المفصَّل لابن يَعيش، 9/ 90.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

المبحث الأوّل- تعريف القَسَم[6]

إنّ قراءةً في كتب اللغة، تلك الكتب التي تعرضتْ لظاهرة **القَسَم** تُوَضِّح أنّ بعضاً منها تناول الكلمة بالدراسة لتأصيلها، وحاول القليلُ من الباحثين الربط بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ، ورغبة منّا في مقاربة التسمية والاصطلاح سنورد بعضاً مما قاله علماء اللغة والشريعة في هذه الكلمة، وسنشير أيضاً إلى الدلالات الهامشيّة التي تُلقي الضَّوْءَ على معنى الكلمة واستخداماتها.

المطلَب الأوّل- القَسَم لُغةً:

القَسَم في اللغة: من القِسْمة، ومِنْ مَعانيها: التَّجْزئة والنصيب والحِصّة والتقدير والحَظّ **واليَمين**[7]، جاء في بعض مُدوَّنات اللغة: **"اليَمينُ**: **القَسَم** مؤنث"[8]، ويرى بعضُ الدارسين أنّ **اليمين** مُشترَكٌ لفظيٌّ، فهو **والقَسَم والحَلِف** بمعنًى، **ولِليَمين** ثلاثة معانٍ، الأوّل- يدلّ على القوّة، وسُمِّيَت اليدُ اليمنى كذلك؛ لأنها -غالباً- هي الأقوى، وسُمِّي **اليَمينُ** كذلك؛ لأنّ المتقاسِمين يؤكّدون كلامَهم بفعلٍ، وهو وضع اليَد في اليَد[9]. الثاني- يدلّ على **القَسَم**. الثالث- **الحَلِف**، ومن أهمّ معانيه: العَهْد

6- الحَدّ أو التعريف هو: قول وجيز يستغرق المحدود، ويحيط به، ولذلك سمّاه المتكلّمون: الجامع المانع؛ لأنّه في نظرهم يجمع المحدود حتّى لا يشذّ منه شيء، كما أنه يمنع أنْ يدخل فيه ما ليس منه أو يخرج منه ما هو فيه؛ لذلك ومن أجل الوضوح فرّقوا بين الحدّ والعلامة أو الخاصّة، والفرق بينهما أنّ: "الحدّ مُطّرد ومُنعكِس, والخاصّة مُطّردة غير مُنعكِسة، والمراد بالاطّراد أنْ تضيف لفظ كلٍّ إلى الحدّ فتجعله مبتدأً، وتجعل المحدودَ خبرَهُ، كقولك في قولنا الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترنٍ: كلّ ما دلّ على معنًى في نفسه غير مقترنٍ فهو اسم، وكذا تقول في الخاصّة: كلّ ما دخله لامُ التعريف فهو اسمٌ، والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكانَ هذيْن نقيضهما، فتقول: كل ما لم يدلّ على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصحّ أن تقول في الخاصّة: كلّ ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم"، شرح الرضيّ على الكافية، 1/ 43. وراجع: دَوْر البِنْية الصرفية في وصْف الظاهرة النحويّة لِلطيفة النجّار، ص38، 39. فالحَدّ: قائم على حقيقة كلية تنطوي تحتها عناصر عدة، قد تختفي وتتمايز في بعض الأمور ولكنّها من حيث معناها العامّ في أصل وضعها ترجع إلى حقيقة واحدة، كما أنّ الحدّ: قول وجيز لا يتعرض للتفصيلات والخصائص التي قد تتمثل في بعض عناصره دون بعض، فهو معنيٌّ بتبيان تلك الحقيقة الكلية الجامعة بين عناصره على اختلافها. وقد ذكر ابنُ يعيش في مَعرِض شرحه لِتعريف الحرف في مُفصَّل الزمخشريّ أنّ: "المراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العِلّة التي وُضِع لأجلها"، شرح المفصَّل، 8/ 2. ويُنصّ الرضيُّ في شرحه على كافية ابن الحاجب على ما هو قريبٌ من هذا فيقول: "لأنّ الحدّ إنّما يُذكَر لِبيان ماهية الشيء لا لِبيان استغراقه"، شرح الرضيّ على الكافية، 1/ 24.

7- انظر: لسان العرب لابن منظور، مادّة (ق س م)، 3/ 87-88. والمعجم الوسيط لِمَجْمَع اللغة العربيّة بالقاهرة، مادّة (ق س م)، 2/ 741-742. والتحقيق في كلمات القرآن الكريم لِلمصطفويّ، 9/ 290-291.

8- القاموس المحيط للفيروزآبادي، مادّة: (ي م ن)، 4/ 281. وراجع: لسان العرب لابن منظور، مادّة (ي م ن)، 3/ 118.

9- انظر: الصِّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة) للجَوْهريّ، 6/ 2221. وعمدة الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ لِلسمين الحلَبيّ، 4/ 2932. والكُلّيّات للكَفويّ، ص985. وراجع: التحقيق في كلمات القرآن الكريم لِلمصطفويّ، 14/ 59-60. والفقه الإسلاميّ وأدلته لِوهبة الزحيلي، 6/ 588.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

والمُلازَمة والعَقْد والمُؤاخاة[10]، وجاء في التفريق بيْن الأخيريْن أنّ **الحَلِفَ**: "عبارة عن التزامٍ مع **القَسَم، والقَسَمُ** مُجرَّد **قَسَمٍ** بِلا تقيُّدٍ بالالتزام"[11]، وقد ذكر العلماءُ أنّ **اليمينَ** أُطلِقت على **الحلِف**؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا يتماسحون بأَيْمانهم ويأخذ كلُّ واحدٍ منهم بيد صاحبه[12]، جاء في القاموس المحيط: "**والقَسَم** محرّكة وكمُكْرَمٍ: **اليمين** بالله تعالى، وقد أقسَمَ، ومَوْضعُه (يقصد اسمَ مكانِه) مُقْسَم كمُكْرَم، واسْتَقْسَمَهُ وبه، وتقاسما: تحالفا"[13]. وتذكر بعضُ المصادر أنه إذا قُتل قتيلٌ ولم يُعرَف قاتلُه، ودفع كلُّ واحدٍ منهم التُّهَمة عن نفسه وعمّن يمثّلهم من قَبيله، نتج عن هذه الحالة التي لم يتبيّن بها الجاني تقاسُم الناس لِدِيَة المجنيّ عليه، وكأنّ المقاسمة: نتيجة الأَيْمان أو الحَلِف، وعلى هذا تكون التسميةُ مجازيّةً، يقول الجَوْهريُّ: "أقسمْت: حلفْت، وأصله من القسامة وهي: الأيمان تُقسَم على الأولياء في الدم، و**القَسَم** بالتحريك **اليمين** وكذلك المَقسَمُ، وهو المصدر مثل: المَخْرَج، والمَقسَم موضع **القَسَم**، وقال زُهَيْر:[14]

فتُجمَع أيمنٌ مِنّا ومنكُمْ * بمُقْسَمة تَمورُ بها الدِّماءُ**

يعني: بمَكّة"[15]، ومعنى البيت: فنجتمع بموضع نُقسِم فيه أيماناً منّا ومنكم، ونغمس أيدينَا في الدماء الكثيرة التي تجري من نَحْر البُدْن، وكانت عادة المتحالفين -آنذاك- أن يغمسوا أيديهم في الدماء[16].

وقد فرّقتْ كتبُ فِقْه اللغة بين **القَسَم والحَلِف**، فعلى سبيل المثال ذكر أبو هلال العسكريّ [ت: 395ه] أنّ **القَسَم** أبلغُ من **الحلِف** حين قال: "لأنّ معنى قولنا: أَقسَم بالله أنه صار ذا قسم بالله، و**القَسَم**: النصيب والمُراد: أنّ الذي أَقسمَ عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله"[17]، ثُمّ تعرّض لمعنى كلمة حلَف فقال: "**والحلِف** من قولك: سيف حليف أيْ: قاطع ماضٍ، فإذا قلت: حلَف بالله فكأنك قلت: قطع المخاصمة بالله، فالأوّل أبلغ؛ لأنه يَتضمّنُ معنًى آخر مع دفع الخصم ففيه

10- انظر: لسان العرب، مادّة (ح ل ف)، 1/ 696-697. وعمدة الحُفّاظ ، 1/ 714. والقاموس المحيط ، مادّة (ح ل ف)، 3/ 133-134. والمعجَم الوسيط ، مادّة (ح ل ف)، 1/ 191-192.

11- التحقيق في كلمات القرآن الكريم لِلمصطفويّ، 9/ 293.

12- انظر: القاموس المحيط، 4/ 281. والتحقيق في كلمات القرآن الكريم ، 14/ 59، 60. والفقه الإسلاميّ وأدلّته لِوهبة الزحيلي، 6/ 588.

13- القاموس المحيط ، مادّة: (ق س م)، 166/4.

14- انظر: شرح ديوان زهير بن أبي سُلْمى لأحمد طلعتْ، ص100.

15- الصحاح، مادّة (ق س م)، 5/ 2010، 2011. وراجع: شرح المفصل لابن يعيش، 8/ 36، هامش2.

16- انظر: لسان العرب، مادّة (ق س م)، 3/ 87-88. وشرح المفصّل لابن يَعيش، 8/ 36، هامش2، 9/ 90. عُمدة الحفّاظ، 3/ 2123. والمعجم الوسيط، مادّة (ق س م)، 2/ 741.

17- الفُروق في اللغة لأبي هلال العسكريّ، ص47.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

معنيان، وقولنا: حلَف يفيد معنًى واحداً، وهو قطع المخاصَمة فقط"[18]، وهكذا يكون معنى **الحَلِف**، هو قطع المخاصمة فقط، أمّا في **القَسَم** فقد قَطَعَ المخاصمة وأَحرزَ حقًّا ونالَ بقسَمه نصيباً وحظًّا، وهكذا يكون معناهما وإن اتّفق في بعض الجزئيات فقد اختلَف في أخرى، فهُما لَيْسَا من المترادف التامّ، **والقَسَم** نتيجةٌ **لِلحلف، فالحَلِف** سابق، وكأنهم يختصمون في تحديد فاعل لجُرْمٍ مّا، فيحلفون ويشبكون الأيادي، يدفع كلّ واحد منهم التُّهَمة عن نفسه، ثم يتقاسمون الدِّيات، وإذا كان **الحلِف** بمعنى العهْد والالْتزام المُطلَق المؤكَّد فإنّه يجبُ أنْ تَتوافَق في الصِّدْق النِّسْبتان، النِّسْبة الداخليّة المَنْويّة مع النِّسْبة الخارجيّة الكلاميّة؛ ولذلك قال بعضُهم في تفسير قَوْله تعالى: (وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ) [سورة القَلَم: 10]: "أيْ: مَنْ يُكثِر مِن **الحلِف** والالْتِزام وهو في رأْيِه وعَهْدِه مُتسامِحٌ هَيِّنٌ لا يُعتمَد على قَوْله"[19]، وقد جَلّى العسكريُّ ذلك بقوله: "وذلك أنّ مَنْ أَحْرزَ الشيءَ باستحقاق في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحدٍ فيه، وليس كلُّ مَنْ دفع الخصومةَ في الشيء فقد أَحرزَهُ، **واليَمين:** اسمٌ **للقَسَم** مُستعارٌ، وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيءٍ تصافقوا بأَيْمانهم، ثم كثُر ذلك حتى سُمِّيَ **القَسَم** يميناً"[20]، وما يُقالُ في الحَلِف مِنْ هذه الزاوية يُقالُ في **القَسَم** كذلك، نحو قوله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِم لَئِنْ أَمرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لاَ تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْروفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْلَمُونَ) [سورة النُّور: 51]، "أيْ: لا حُرْمة **لِلقَسَم** فلا تُعيدوهُ فَطاعتُكم مَعروفة، أيْ: مَعروفٌ وَهَنُها وانْتفاؤها"[21].

المطلَب الثاني- القَسَم اصطلاحاً:

القَسَم: مُصطلَح نحويّ فقهيّ يدرسه النحويُّ كما يدرسه الفقيهُ، وكلّ واحد منهما له فيه اصطلاح يخصُّه وطريقة يُعالجُه بها، فاختار الفُقَهاءُ وعُلَماءُ الشريعة مُصطلَحَ (**اليَمين**) استرشاداً بنحو قوله تعالى: (لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) [سورة المائدة: 91]، أمّا عُلَماء اللغة فقد استخدموا -قديماً- مصطلَحَي: (**القَسَم/ الحَلِف**)، فسيبويْه -مثلاً- يُعنْون باباً بـ(هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها)، ثُمّ يأتي بِبابٍ يُسمِّيه: (هذا باب ما عَمِلَ بعضُه في بعضٍ وفيه معنى **القَسَم**)، وفي شرْحهم وتَوْضيحهم في ثَنايَا كُتُبهم يَستخدِمون المصطلَحات الثلاث، نحو قول سيبويْه: "وتَحلِفُ بهما على المحلوف عليْه"، وقوله –أيْضاً-: "فهذه الأشياءُ فيها معنى **القَسَم**... وفيها معنى **اليَمين**"؛ ولكنّ جمهورَ النُّحاة استقرُّوا على

18- المصدر السابق، ص47.
19- التحقيق في كلمات القرآن الكريم، 2/ 314.
20- المصدر السابق، ص47.
21- انظر: رُوح المعاني لِلألوسي، 18/ 279.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

مصطلَح (**القَسَم**)؛ لِيَكونَ مُصطلَحاً (نَحْويًّا/ بلاغيًّا) وعُنواناً مُتداوَلاً بينهم يَتناوَلون فيه فُروعَ هذا الباب وقضايَا هذا الأسلوب، ومِن الملاحَظ أنّ النحويِّين لم يهتمّوا كثيراً بتعريفه؛ نظراً لقُرْبِه من الأذهان، فالناس تَعرفه مُمارسةً، أو رُبّما أهملوا تعريفَه لِصعوبة تحديده؛ لأنه من الأساليب المركَّبة المتعدِّدة الأركان والأغراض والأساليب والصِّيَغ، ووَضَعُوا جُلَّ اهتمامهم في أنواعه وصِيَغه وأحكامه، فقد تَناوله ابنُ مالك [ت: 762ه] -مثلاً- في كتابه التسهيل، واكتفى بالأمثلة دون ذكر تعريفٍ حقيقيّ، وأشار إلى أنّ **القَسَم** قد يكون: صريحاً (وهو ما يُعرَف بمُجرَّد لفظهِ الخاصّ **بالقَسَم**) كأَحلِف باللهِ، ولعَمْر اللهِ، وأيمن الله، وغير صريح، وهو ما صُدِّر بِلفْظٍ غيْرِ خاصٍّ بالقَسَم؛ لكنّ التركيبَ والسِّياق يدلاّن عليْه، نحو: علم الله... وفي ذمتي ميثاق، ونشدتك، وعمرتك، وذكَر أنّهُ لا يكفي في هذا (أيْ: في غير الصريح) اللفظ، بل لابدّ فيه ليكون قَسماً من إردافه بلفظ الله...إلخ، ثمّ قال: "وكلاهما يكون بجملة فعلية واسمية"[22]، وأشار ابنُ مالك إلى أنّ أفعالاً أخرى بمعنى **القَسَم** استخدمت لتدلّ على معناه، ذكر منها: عمرك الله، وقعدك الله، وأضاف أبو حَيّان [ت: 745ه] في شرحه لكلامه أفعالاً أخرى وأسماء فقال: أشبه، وأثني، وحلف، والإيلاء، وأشار أبو حَيّان أيضاً إلى أن **اليمين** ليس بمصدر في الأصل فيُشتقّ منه، قال: "وإنما هو اسم للجارحة، ثُمّ سُمِّيَ **القَسَمُ** يميناً؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أكّدوا بأيمانهم بضرب كل واحد منهم بيمينه على يمين صاحبه تأكيداً للعقد؛ حتى سُمِّيَ **الحَلِف** يميناً"[23]، وكان أبو حَيّان من القلائل الذين تجرّؤوا فعرّفوا **القَسَم**، ثم شرح التعريف بكلام طويل استغرق ما يقرب من صفحة كاملة، لكثرة ما استخدم من أمثلةٍ لشرح تعريفه؛ ليكون مانعاً من دخول غيره فيه، فقال: "جملةٌ يُؤكَّد بها جملةٌ أخرى خبرية غيرُ تعجبية" [24]، وقد نقل ناظر الجيش [ت: 788ه] في شرحه لِلتسهيل حَدَّ **القَسَم** لِبعضِ المغاربة بأنه: "جملةٌ يُؤكَّد بها جملةٌ أخرى كلتاهما خبريّة، وهو حَدٌّ ظاهر غَنيٌّ عن التفسير، غير أنّ قولهم فيه: كلتاهما خبرية لا يظهر؛ لأنّ جملةَ **القَسَم** إنشائية فكيف يُحكم عليها بأنها خبرية؟!"[25]، ثمّ ذكر أنهم اعتذروا عن ذلك بأن الخبريّة واحتمال الصدق والكذب يرجع إلى مضمون جملة الجواب، وضعّفه، وقال: "إنّ الأجدر أنْ يُقال في حدّ **القَسَم**: إنّه

22- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حَيّان، 11 329. ويُراجَع: شرح التسهيل لابن مالك، 195/3.
23- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حَيّان،11/ 329. وراجع: شرح التسهيل المسمّى بِتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لِناظر الجيش، 6/ 3066.
24- ارتشاف الضّرَب 4/ 1763.
25- شرح التسهيل لِناظر الجيْش، 6/ 3065. والمقصود بِبعض المغاربة: الإمام الجزوليّ، [ت: 607ه].

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

جُملةٌ إنشائية يؤتى بها لِتوكيد جُملةٍ خبرية"[26]. وبهذا يظهر أنّ **القَسَم** إنشاءٌ وجوابه خبرٌ، وجملة **القَسَم** والجواب بجملتها معدودة من الأساليب الإنشائية، كما اعترض ناظر الجيش على من قيّد بقوله غير تعجبية ورأى أنه لا فائدة في ذكر هذا القَيْد لأنّ التعجبية لا يصح وقوعها جواباً، وهذا النقاش يؤكد ما سقناه من صعوبة وضع حدٍّ تامٍّ جامعٍ مانعٍ للأفكار والمفاهيم أو ذكر الأوصاف الخاصّة لكلّ ما هو مركب مُتعدّد الأغراض والأساليب، وعرفه صاحب الكليات في مفهومه الشرعيّ فقال: "وفي الشريعة: عقد يُقوّى به عزمُ الحالف على الفعل والترك"[27].

المطلَب الثالث- أركان أسلوب القَسَم وبعض أحكامه:

قال ابن خَالَوَيْهِ [ت: 370ه]: "واعلم أنّ **القَسَم** يحتاج إلى سبعة أشياء، حرفِ **القَسَم**، والمقسَم، والمقسَم به، والمقسَم عليْه، والمقسَم عنده، وزمانٍ، ومكانٍ"[28]، ولم نعثر على مَنْ شرح كلامَه أو أَوْلى المقسِم أو المقسَم عنده أو زمان **القَسَم** أو مكانه بحثاً خاصًّا باللغة، وإنما تُشترَط أَوْصافٌ لِلمقسِم إذا ما تناول **القَسَم** حقًّا، و يختار الوقت مثلاً، والمكان وبعض الصِّيَغ؛ لِيسجلوا أثراً نفسيًّا على المقسِم، وهذا ليس مبحثاً لُغويًّا ولا نحويًّا، ولكنّه عُرْفيٌّ تَضمنُه بعضُ الشرائع ونَفسيٌّ يحتاج إليه، وأمّا ما يتعلّق بجملة **القَسَم** والجواب، فهو مبحث نحويٌّ، سال كثيرٌ من الحبر في تحرير شروطه ووصْف حالاته. قال أبو حيان في شرحه لتسهيل ابن مالك وهو يتناول أسلوبَ **القَسَم**: "وينحصر الكلامُ في هذا الباب في **القَسَم**، وفي المُقسَم به، وفي حروفه، وفي المقسَم عليه، وفيما يُتلقّى به **القَسَم**"[29]. فالمقصود **بهذا الباب**: تعريفُه وأغراضُه، **والمُقسَم به**: المعظَّمَ أو غير المعظَّم، **وحروفه**: حروفَ **القَسَم**، **والمُقسَم عليه**: الشيءُ المراد نَفْيُه أو إثباتُه، **وما يُتلقّى به القَسَم**: جوابُ **القَسَم**، وقال ناظرُ الجيش في شرحه لتسهيل ابن مالك: "وأمّا المقسَم به فإنه لم يتعرّض إلى ذكره (يعني ابنَ مالك)؛ إذْ لا تَعلّق للصناعة النحويّة به"[30]، والحقّ: إنّ له أحكاماً نحويّة تخصّه، لكنّهم يذكرونها مع كلامهم على الحروف واستخداماتها، وقالوا في تعريفه: هو كلّ مُعَظَّمٍ إمّا لعظمته في ذاته، وإما لكونه عند المقسَم به عظيماً، وقد فصّل ابنُ عُصْفُور [ت:669ه] فوضّح أنّ المُقسِم قد يُقسِم بما هو غير مُعظَّمٍ حين تكون النيّةُ الحِنْثَ فيما أَقسَم عليه، ومثّله بقول الشاعر[31]:

26- المصدر السابق، 6/ 3066.
27- الكُلّيّات للكَفويّ، ص985.
28- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، ص48. وراجع: اللام الموطِّئة لِلقسَم في القرآن الكريم، ص27.
29- التذييل والتكميل: 11/ 329.
30- شرح التسهيل لِناظر الجيش، 6/ 3065.
31- البيتان غيرُ منسوبيْن، وهما من شواهد ابن عُصفور في شرحه جُمَلَ الزجّاجيّ، 1/ 548.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

وحياةِ هجرك غير مُعتمدٍ * إلاّ ابتغاءَ الحِنْثِ في الحَلِفِ**
ما أنتِ أحسنُ مَن رأيتُ ولا * كَلَفِي بِحبّكِ مُنتهى كَلَفِي**

قال ابن عصفور: "فأَقسَم بحياة هجرها وهو غير مُعظِّم عنده؛ رغبةً في أن يحنث فيموت هجرُها، إلاّ أنّ هذا **القَسَم** على هذا الطريق يقلّ فلا يُلتفَت إليه"[32]، وفيما ذكر ابن عصفور إشارةٌ إلى أنّ الحِنْث في **اليمين** قد يسبب أزمةً أو نازلة. والمقسم به حكمه الجرّ، بحرف **القَسَم** وهي أيْ: حروف الجرّ تعتبر ومجرورها صلات فعل مذكور أو مُقدَّر، وإن حذفت هذه الحروف وبقى المقسم به ففيه وجهان: نصب المقسم به كقولنا: اللهَ لأخرجنّ[33]، اللهَ لأجتهدنّ، ووصفوا هذا الوجه بأنّه هو الوجه الأحسن فقدّروا النصبَ، إمّا على أنه منصوب بنزع الخافض، فيَصِل فعلُ **القَسَم** إليه على قاعدة الحذف والإيصال، وإمّا أنّه منصوبٌ بفعل محذوف يصل إليه بنفسه، والتقدير: أُلزِم نفسي يمينَ الله، ثم يحذف المضاف الذي هو (يمين) ويقام لفظ الجلالة (الله) مُقامَه، وأوّلُ التقديريْن عندهم أحسن، ويرى علماء الكوفة: "أنّ الأسماء كلَّها إذا أُقسِم بها، المجرورُ منها محذوفُ الواو، وتُرفَع وتُخفَض، ولا يجوز النصب إلاّ في: يقيني وكعبةَ الله وقضاءَ الله"[34]، ويرى بعضُهم النصب بإيصال الفعل إليه فتقول: اللهَ لأفعلَنّ، أمّا إذا حذف جارُّهُ بلا عِوَضٍ ولو نُوِيَ الحذفُ فقد صرّحوا بأنه يجوز نصبُه كائناً ما كان، والمقسَم به قد يُحذَف ويُذكَر الفعلُ نحو: لأَنطلِقنّ، فيُعلَم أنّ هذا على تقدير **اليمين**[35].

وقال نحاة الكوفة -على عادتهم في الاتساع وفتْح باب القياس على مصراعيْه-: إنّ كل اسم مُقسَم به يُقاس على لفظ الجلالة (الله) في كل أحكامه، نحو: المصحَفِ لأفعلنّ، وخالفهم البصريون فقالوا: إنّ لِلفظ الجلالة (الله) خصوصية ليست لغيره[36]، مثل اجتماع (يا) واللاّم وقطع همزته، نحو: يا أَلله، وتِعْويض الميم عن حرف النداء، نحو: اللّهُمّ، وتفخيم لامِه بعد الضمّ والفتح وترقيقها بعد الكسر، نحو قوله تعالى: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) [سورة مريم: 29] وقوله تعالى: (قُلْ صَدَقَ اللَّهُ) [سورة آل عمرا: 94]، وقوله تعالى: (وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)[37]، وذكروا من أحكامه: أنه لا يتعلق بالمقسَم عليه إلا بتَوسّط حرف إيجابٍ أو حرف نَفْيٍ، نحو: واللهِ لآتينّك، واللهِ لا آتينّك أبداً[38].

32- شرح جُمَل الزجّاجيّ لابن عصفور،1/ 549. وراجع: شرح التسهيل لِناظر الجيش، 6/ 3066. ونَصُّه عندَهُ: "على هذه الطريق".
33- انظر: اللاّمات لِلزجّاجيّ، ص83.
34- شرح التسهيل لابن مالك، 3/ 200. وانظر: ارتشاف الضرَب، 4/ 1766- 1768.
35- المقتضب، 2/ 334.
36- انظر: شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 296.
37- سورة النمل: 30.
38- انظر: عِلَل النَّحْو، ص751-752.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

المبحث الثاني- أنواع القَسَم وصِيَغُه

المطلَب الأوّل- تمهيد مبدئيّ عن صِيَغ القَسَم:

ظهر لنا من خلال القراءة أن أسلوب **القَسَم** أسلوب قد تصرفت فيه ألسنة العرب على وجوه كثيرة وأنه كثر في كلامهم تبعث إليه أغراض ومواقف مختلفة، فاختلفت لذلك طرقه، وتعددت وسائله، وهو وإن غلب عليه الاختصار في بعض صوره، فقد تصوروا له ووجدوا صيغا تامة يحتفظ فيها **القَسَم** بأكثر أركانه، ولذلك نستطيع القول: إنّه من الأساليب التي شهدت تطوّراً وحدث في استخدامها حذفٌ كثير، قال الزمخشريّ: "ولكثرة **القَسَم** في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتَوَخَّوْا ضُروباً من التخفيف"[39]، وقال ابن يعيش في شرحه لمفصّل الزمخشريّ، -وكان قد استفاد من إشارة الزمخشري فَوضَّح الظاهرةَ بمزيد بيانٍ، وذكر سببها وآثارها- فقال: "اعلمْ أنّ اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولَمّا كان **القَسَم** ممّا يَكثُر استعمالُه، ويتكرّر دَوْرُه، بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة"[40]، وقد تعرض بعض الدارسين لدراسة أنواع **القَسَم**، وفرّعوا هذا الأسلوب الذي عادةً ما يُساق للتأكيد باعتبارات مختلفة إلى فروع منها ما كان بالنظر إلى الدلالة على **القَسَم** باللفظ كانت أم من غيره؟ ومنهم مَنْ قَسّمهُ باعتبار صِيغته والشَّكل الذي يقع عليه، وهؤلاء المذكورون آخراً يجعلونه أنواعاً ثلاثة:

النوع الأوّل- يكون بجملة اسمية، نحو: لَعَمْرُك، ويمينُ الله لأفعلنّ كذا. **النوع الثاني-** يكون **القَسَم** بجملة فعليّة، نحو: أُقسِم بالله. **النوع الثالث- القَسَم** بحروف **القَسَم**: وهي الأكثر استخداماً، كقولنا: واللهِ وباللهِ وتاللهِ لأفعلَنّ. ومُعظَم مَن رَضُوا هذا التقسيم وتَبنَّوْهُ في شروحهم بدؤوا بدراسة الأدوات والحروف التي تستخدم فيه.

المطلَب الثاني- تفصيل الحديث عن أنواع أسلوب القَسَم وصِيَغه:

نرى أن تقسيمها يمكن أن يكون أكثرَ منطقيّةً، وانسجاماً، مع قانون اللغة، وحال قانون الجملة في العربية إذا قُسِّمتْ على النحو الآتي:

النوع الأول- يندرج تحت الجملة الفعليّة وسياقاتها، وهو صِيَغٌ كثيرة، منها:

أ- صِيَغٌ ذُكِر فيها فعل **القَسَم** مع حرفه، نحو: أُقسِم بالله لأفعلنّ، قال زُهَيْر [ت: 13ق.ه]:[41]

فأَقسَمْتُ بالبيْت الذي طافَ حَوْلَهُ * رِجالٌ بَنَوْهُ مِن قُرَيْشٍ وجُرهُمِ**

39- المفصل في صنعة الإعراب لِلزمخشريّ، ص483.

40- شرح المفصل لابن يعيش، 9/ 94.

41- انظر: شرح ديوان زُهَيْر، ص23.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

ب- صِيَغٌ أُضمِر فيها فعلُ **القَسَم** وذُكِر الحرف، نحو: بالله لأفعلنّ، قال قيس بن الملوّح [ت: 68ه]:[42]

بِاللهِ يا ظَبْيات القاعِ قُلْنَ لَنَا * لَيْلايَ مِنكُنّ أمْ لَيْلى مِن البَشَرِ**

ج- صِيَغٌ ذُكِر فيها الفعلُ دونَ المُقسَم به، نحو: أَحلِف لأفعلنّ، قال امرؤ القَيْس [ت: 80ق.ه]:[43]

فأُقسِمُ لَوْ شيْءٌ أتانا رَسولُهُ * سِواكَ، ولكنْ لم نجدْ لَكَ مَدفَعَا**

د- صِيَغٌ حُذِف فيها فعلُ **القَسَم** وحرفُه، نحو: اللهَ لأفعلَنّ، أيْ: أحلف بالله بالنصب، والنصبُ جاء على طريقة الحذف والإيصال، وهو حذف الجارّ ونصب المجرور به على أنّه مفعول[44].

النوع الثاني- يدخُل في عناصر الجملة الاسميّة، وهو -أيضاً- صِيَغٌ متعدّدة، منها:

أ- صِيَغٌ ذُكِر فيها المبتدأ والخبر، نحو: عهد الله قسمي لأفعلنّ، يمين الله عليّ لأفعلنّ، لَقَسمي عَمْرُك لأفعلنّ، عليّ عهدُ الله لأفعلنّ.

ب- صِيَغ ذُكِر فيها المبتدأ وحذف الخبر، نحو: لَعمْرُك لأفعلنّ، ايْمُن الله لأقولنّ، أيْ: لَعَمْرُك قَسَمي، وايمُن اللهِ قَسَمي.

ج- صِيَغ ذُكِر فيها الخبر وحذف المبتدأ، مثل: قَسَمي لأفعلنّ، أيْ: لَعَمْرُك قَسَمي.

يتّضحُ من الدرس النحويّ، أنّ أسلوب **القَسَم** جاء بالجملتين الاسميّة والفعليّة، وجاء **القَسَم** في كلٍّ منها صريحاً وغيرَ صريح[45]، ولَمّا رأى النحاةُ أنّ أسلوب **القَسَم** يُستغني فيه كثيراً عن فعله، ويُستعمَل فيه الحرفُ أفردوا نوعاً للمجرور بالحرف، وهو منهج يخالف المنطق، ولكنّ ما دفعهم إلى ذلك في نظرنا شيئان:

الأول- سببٌ منهجيّ، وهو أنهم تعودوا دراسة الأحكام الإفرادية في كل باب، فقد كانوا يوجهون تفكيرهم ويبذلون جهدهم لإعطاء معلومات تامة عن كل حرف من حروف **القَسَم**، فلذلك أفردوها وأخذوا الطريقة التي تعينهم على بلوغها، فما كان منهم إلاّ أنْ أضافوا تقسيماً ثالثاً له ما يبرره هدفاً، وإن ظهر ضعفُه منطقاً وتنظيماً؛ لأن **القَسَم** بالحرف يقتضي فعلاً يتعلق به، فهو ومجروره صلة جملة فعلية، وليس قِسْماً قائما برأسه، وبعبارة أَوْضح: إن **القَسَم** بالحرف لابُدّ له من متعلّق وهو فعل: أُقسِم وأَحْلِف وغيرهما، وما قُدِّر فيه هذا الفعلُ وحُذِف لا يقوم نوعاً بنفسه ولكنْ

42- انظر: ديوان مجنون لَيْلى، ص168.

43- انظر: ديوان امرئ القَيْس، ص242.

44- انظر: اللام الموطِّئة لِلقسَم في القرآن الكريم، ص54-57. وراجع: الأساليب الإنشائيّة، ص167.

45- يقول ابن هشام: "وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: لَعَمْرُك لَأفعلنّ، أنْ يُقدَّر: لَقَسَمي عَمْرُك، فيكون من حذف المبتدأ"، أَوْضَح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، 1/ 224. وراجع: شرح جُمَل الزجّاجيّ لابن عصفور، 1/ 560.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

يتفرّع من نوعٍ آخَر، فهو تابع للقَسَم بالجملة الفعلية، ولا يقوى أن يكون نوعاً برأسه[46].

الثاني- سببٌ تعليميّ، فقدْ جَرَّهم -بِوَعْيٍ أو دونه- هذا الهدف التعليميّ إلى إفرادهم نوعاً لِلمجرور بالحرف، فهم يهدفون إلى توضيح المسائل وتسهيلها على الطلاب وإن تركوا منطقاً فقد تبعوا آخر، وها نحن أولاء نُوضِّح كلَّ جملة على حِدة مع أمثلتها:

جملة **القَسَم** تقع جملةً اسميّة وجملة فعليّةً، وفي كِلَيْهما يكون **القَسَم** صريحاً، وهو ما يُعلَم بمجرد لفظه كَوْنُ الناطق به يريد قَسَماً، ويكون غير صريح وهو ما ليس كذلك[47]، فالاسمية الصريحة نحو: لَعَمْري، ولعمرك وأيمن ويمين الله لأفعلَنّ، ويلزمان الابتداء، ويرى النحويّون في مثل هذا أنّ الخبر واجب الحذف، ونحو: ايمن الله وهي صيغة لا تُستخدَم إلاّ في **القَسَم**[48]، وهمزتها -على الأرجح- همزة وصل[49]، واشتقاقها على رأي البصريين من أحد أمرين: من اليُمن الذي هو البركة أو من القُوّة، أمّا الكوفيّون فيرَوْن أنها جمع يمين[50]، قال أبو حيان في التذييل: "ويرى جمهور النحويين أنّ (ايمن الله) في **القَسَم** الْتَزمَت العربُ فيه الرفع على الابتداء، ولا يُستعمَل إلاّ كما استعملته العرب"[51]، وقال في مَوْضعٍ آخَر -وهو يوجه رأياً لابن مالك-: "وما ذهب إليه المصنف من أنّ (ايمن الله) وشبهها مبتدأ محذوف الخبر وُجوباً ليس مُتّفَقاً عليه؛ بل أجازوا في مثل هذا أن يكون خبراً محذوف المبتدأ، فيكون التقدير: قَسَمي يمين الله"[52]، ثُمّ نَسبَ أبو حيّان جَواز الوجهَيْن لابن عُصفُور، أيْ: على الرفع السالف الذِّكْر، أوْ على النصْب بتأويل: أُلْزِمُ نفسي يَمينَ اللهِ[53]، ونَسبَ جوازَ الجرِّ بِواو القَسَم إلى ابن دُرُسْتُوَيْه [ت: 347ه]، وصَرّح أنّ: **ايمن الله، ويمين الله، وعهد الله**، أسماء يُقسَم بها[54]، وللعرب فيها لغات كثيرة وسبب ذلك كثرة استخدامه، فالناس يستخدمون اليمين لغرض، وكذلك عندما لا تكون لهم به حاجة؛ ولذلك سمع وسجل فيها (اَيْمُن، اِيمُن)

46- انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص143.
47- انظر: التذييل والتكميل، 11/ 330.
48- التذييل والتكميل، 3/ 383.
49- المصدر السابق، 11/ 262.
50- انظر: الأساليب الإنشائيّة، ص166-167.
51- التذييل والتكميل، 11/ 262.
52- المصدر السابق، 3/ 283.
53- انظر: المصدر السابق، 11/ 354. وارتشاف الضرَب، 4/ 1766. وراجع: شرح الجُمَل لابن عصفور، 1/ 560.
54- التذييل والتكميل، 11/ 354. وراجع: ارتشاف الضَّرَب، 4/ 1766.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

بفتح الهمزة وكسرها مع بقاء النون، وفتح الهمزة وكسرها مع حذف النون هكذا: (اَيْم/ اِيم)، و(اَم الله/ وِام الله) بفتح الهمزة وكسرها مع حذف الياء والنون، و(مُن الله/ مِن الله) بضم الميم وكسرها، وكذلك (مُ الله/ مِ الله) بالضم والكسر[55].

وكما قدّمنا يُلاحَظ أنّ الألسن تلاعبتْ بهذا الأسلوب وتفنّنتْ في إيراده، فجاءت به كاملاً في صِيَغٍ، ومختصراً في أخرى، تُعينهم على ذلك سلاسة اللغة ومرونتها، وتدفعهم -بلا شكّ- أغراض نفسية، يقصدون بها إحداثَ التأثير العاطفيّ، من إقناع أو إعجاب أو قطع شك أو دفع تردّد. وقد صرّح غيرُ واحد بأنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وأنّ الحذف قد يكون وراءه غرض بلاغيّ، والجملة الاسمية غير الصريحة نحو: (في ذمتي) و(أمانة الله)، ونلاحظ هنا في المثال: (في ذمتي) أن المذكور جيء به؛ ليدلّ على **القَسَم**، وهو الجارّ والمجرور، فهو الخبر أو في موضعه والمحذوف هو المبتدأ، أمّا في المثال الثاني، وهو (أمانة الله)؛ فالدالّ على **القَسَم** والذي هو جزء من جملته (أمانة الله) وهو مركب إضافيّ يُعرَف بإضافته إلى لفظ الجلالة فهو يشغل حيِّز المبتدأ، والخبر محذوف وهو جائز، لا واجب كسابقه، قال النحاة وفي هذا الاستخدام ونحوه ممّا ليس صريحاً في **القَسَم**، لا يُعدّ قَسَماً إلا إذا دلّ عليه دليل، كذكر جواب **القَسَم** ونحوه مثل: عليّ عهد الله لأنصرنَّ دينه، وفي ذمتي ميثاقٌ لا أعين ظالماً[56].

والجملة الفعلية الصريحة نحو: (أَقسمْت، وأُقسِم، وحَلفْت، وأَحلِف، وآليْت) إلاّ أنه لكثرة الاستخدام، ولوجود ما يدلّ على فعل **القَسَم** حذف هذا الفعل كثيراً، والجملة الفعلية غير الصريحة نحو: نشدتُ، وعمرتُ، وعلمتُ، وواثقتُ، وتُسمّى المضمَّنة معنى **القَسَم**، وقالوا في تعريفها: إنها التي يكون فيها معنى **القَسَم**، وليست بقَسَم صريح، أو هي: "كلّ جملة لم يذكر فيها قَسَم، إلاّ أنّ العرب تلقّتْها بما يُتلقّى به **القَسَم**، نحو: علمتُ لَيقومنّ زيدٌ، وأظنُّ لَيسبقنّك عمرٌو"[57].

النوع الثالث- يندرج في قضيّة الدلالة فكما أنّ **القَسَم** يأتي على نوعين من جهة نوع الجملة فإنّه يُقسم من جهة الدلالة إلى **نوعيْن: قَسَم** طلبٍ أو سؤال أو استفهام، **وقَسَم** إخبار.

أ- قَسَم الطلَب: ويُسمّى قَسَم السؤال، وهو ما كان جوابُه مُتضمِّناً طلباً، وهو ما عبّرنا عنه بالصريح، والطلب: يكون أمراً ونهياً واستفهاماً، نحو قولك طالباً: "بالله

55- انظر: ارتشاف الضّرَب، 4/ 1770-1773. وعِلَل النحو لِلورّاق، ص303-304. والأساليب الإنشائيّة، ص166-167.

56- التذييل والتكميل، 11/ 330.

57- شرح التسهيل 6/ 3070-3071. هذا وقد ذكر مُحقِّقُو الكتابِ أنّ هذا التعريف المنقول عن ابن عصفور هو مِن (شرح الإيضاح) المفقود.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

لتفعلَنّ، نَشدتُك الله إلاّ ما فعلت كذا، عمَّرتك الله لتفعلَنّ كذا، عَمْرك الله لا تنسَ ودّنا، قَعَدك الله وقَعيدُك لا تُغِبَّ زيارتَنا، بدينك هلْ فَعلْت كذا"[58].

ب- قَسَم الإخبار: وهو ما قصد به تأكيد جوابه، نحو: والله ما فعلت كذا، وربي إني لصادق، وعهد الله لأفعلَنّ كذا.

المبحث الثالث- حروف القسم

حدّد اللغويون والنحويون حروف **القَسَم** فقالوا هي: (الباء، الواو، التاء، اللام، الميم المكسورة، مُن، مِن)، ولم تُستخدَم عندهم بصورة متساوية، وجعلوا بعضاً منها أصولاً وأخرى فروعاً. ثم علّلوا ذلك بأشياء كثيرة، تدلّ على اهتمامهم باللغة وأنّ هدفهم كان ملاحظة الظواهر وتعليلها، ولم يكن همُّهم فقط الإشارة إلى البِنى الصحيحة، وهنا نسوق بعضاً ممّا قالوا؛ لنوضِّح رأيَهم في المسألة، وطبيعة بحثهم، وجزء من حِجاجهم ومنهجهم واصطلاحاتهم، عندَ استعراضنا للحروف.

المطلَب الأوّل- الباء:

يرى النحاةُ أنّ الباء هي أصل حروف **القَسَم**، ويُعلِّلون ذلك بأن المقسم به لفظ الجلالة مثلا في قولنا: بالله لأفعلنّ، معلق بفعل محذوف، وذلك أن قولك: بالله لأفعلن، معناه: أحلف بالله، وهذا الفعل إذا ظهر لا يجوز أن يستعمل معه إلاّ الباء، فدلّ ذلك على أنّ الأصل في حروف القسم هي الباء، وذَكرَ ابنُ هشام أنّ المعنى الثاني عشر لِلباء المفرَدة هو القَسَم فقال: "وهو أصلُ أَحرُفِه؛ ولذلك خُصَّتْ بجواز ذِكْر الفعل معه، نحو: أُقسِم بالله لَتفعلَنّ، ودخولها على الضمير، نحو: بِك لأفعلنّ، واستعمالِها في **القَسَم** الاستعطافيّ، نحو: هل قامَ زيدٌ؟ أيْ: أَسألُك بالله مُستحلِفاً"[59]، قال الأنباريّ: "إنما حُذِف فعلُ **القَسَم**؛ لِكثرة الاستخدام."[60]، وهو يعني في قولهم: أُقسِم أو أَحلِف بالله، فيقال: والله.

وهنا يَرِدُ عليهم اعتراضٌ؛ لأنهم لا يجيزون حذف الفعل إذا كان يتعدى بحرف الجر، فلا يقولون مثلا: (بزيد) وهم يريدون مررت بزيد، وهنا يقولون: أحلف بالله، وأقسم بالله، فيحذفون، فيقولون: (واللهِ)؛ فلماذا منعوا في جهة وأجازوا في أخرى؟ فأجابوا: بأن **القَسَم** له خصوصيته، لكثرة وروده، ثم بَيّنُوا أنه لـمّا كان **القَسَم** يحتاج جواباً، صار هذا الاحتياج كالعِوَض من حذف الفعل، ويُضاف إلى ذلك كثرة الاستعمال[61]، وقالوا منتصرين لرأيهم مدافعين عنه، متخيِّلين مَنْ يسألهم ويُعارضهم: فإنْ قال قائل: لم لا يجوز: أحلف والله؟ بالواو، وقد أجازوا صيغة:

58- الأساليب الإنشائيّة، ص161.
59- مُغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب لابن هشام، 1/ 105-106. وانظر: الكليّات، ص127.
60- أسرار العربيّة لِلأنباريّ، ص275.
61- عِلَل النحو، ص301.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

(أحلف بالله)، قيل له: لأنه يلتبس، أنك قد حلفت بيمينيْن، وذلك أنّ المقسِم قد يكتفي بالفعل دون ذكر المقسَم عليه بقوله: أَحْلِفُ، ويجري مجرى **القَسَم**، فيقول: أحلف لَأفعلنّ، فلو قال: (أحلف واللهِ) بالواو لجاز أن يتوهم أنه يمينان في صيغة، فلذلك لم يستعمل[62].

وأما إذا قلنا: (أحلف بالله)، لم يتوهّم في ذلك إلا يمين واحدة، قالوا: لأنه من شأن الباء، والغالب عليها أن يلصق ما بعدها بحكم ما قبلها، ولا يصح الابتداء بها، قال الأنباريّ: "وإنّما كان الباء دون غيرها من الحروف المعدية؛ لأنّ الباء معناها الإلصاق، فكانت أَوْلى من غيرها؛ ليتصل فعل **القَسَم** بالمقسَم به مع تعديته"[63]، وهم يَرَوْن أنّ الباء هي الأصل في باب **القَسَم** وأنّ غيرها من الواو والتاء من الحروف المستعملة فيه محمول عليها فيه، وهي فكرة ساعدت عليها فكرة الأصل والفرع.

المطلَب الثاني- المطلَب الثاني- (الواو)

يَظنّ بعضُ النحاة أنّ الواوَ القَسَميّةَ أصلُها الباء، ثُمّ تَطوَّر الاستعمالُ في الصِّيغة، وعَلَّلُوا ذلك بأنّهُ: "لـمّا كثُر استعمال (أُقسِم بالله) ونحوه وأرادوا التخفيف حذفوا الفعلَ أوّلاً، فقالوا: بالله، ثمّ تدرّجوا فأبدلوا الباء واواً، لأنّ الواو أخفّ، فقالوا: واللهِ"[64]، وزادوا في التأكيد فقالوا: "لو كانت الواو غير مبدلة من الباء، لصارت في **القَسَم** قائمةً بنفسها؛ لأنها ليست من الحروف التي تكون موصلة الأفعال إلى ما بعدها، كحروف الجرّ، فلهذا وجب أن يقع اللبس بالواو، ولا يقع مثله في الباء"[65].

وصرّحوا بأن هذا الفصل والفارق بين استخدام الباء والواو وخصوصية الواو من كونها لا توصل الأفعالَ لما بعدها ولا تتعدّى الأفعال بها، يجوز أن يُجعَل دلالة وبيّنةً على أن الباء هي الأصل في باب **القَسَم**، وأنّ الواو محمولة عليها[66]، وكانوا قد ذكروا لها هنا تعليلاً آخر تممّوا به المبحث فقالوا: فإنْ قال قائلٌ: لِمَ لا يجوز: *أحلف والله، إذا ثبت أنّ الواو بدلٌ من الباء، وقد عُلِم أنها إذا اتصلت بالفعل الذي قبلها فهي ليست بِمُبتدئة؟ قيل: إنما ذُكِر ذلك على الوجه الذي قُدِّر فيه أن الواو أصل في نفسها، (يعنون في باب **القَسَم**)، فأمّا الذي منع من استعمالها مع الفعل على هذا الوجه أيضاً فلأجل أنها فرع، فكرهوا أن يستعملوها مع إظهار الفعل: أحلف والله، فيصير بمنزلة الأصل، (حلف بالله) ولا يكون على إبدالها دليل، فأسقطوها مع إظهار الفعل (يعني في الاستخدام) فلا يُقال: *أحلف والله، ليَدلّوا على أنها فرع، فإنْ قيل: فلِمَ صار إبدالُها مع حذف الفعل أَوْلى من إبدالها مع

62- المصدر السابق، ص298.
63- أسرار العربية ، ص275. وراجع: عِلَل النحو، ص298.
64- الأساليب الإنشائيّة، ص163.
65- عِلَل النحو، ص298.
66- المصدر السابق، ص298-299.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

إظهاره؟ قيل له: يجوز أن يكونوا خصوا البدل عند إضمار الفعل، لأن حروف الجر، لا يبدأ بها، فيكون في وجود الواو مع الحذف هكذا (واللهِ) دليلٌ على أنها بدل من حرف آخر هو الباء وليست أصيلة في **القَسَم**، وقالوا زيادة في التوضيح: "وقد تقع الواو في الابتداء في بعض المواضع، كقولك: ضربت زيداً وأبوه قائم، فهذه الواو تُسمّى واو الحال، وما بعدها مبتدأً، فلمّا كانت الواو تقع للمبتدأ (بخلاف الباء مثلاً) حسن إبدالها عند حذف الفعل"[67]؛ لأنه يوجد دليل على حذفه، فهم يَرَوْن أنّ قولهم: (والله) **قَسَمٌ** نابَتْ فيه الواو عن الباء، وهو متعلّق بفعل **قَسَمٍ** محذوف تقديره: أُقسِم أو أحلِف، وزيادةً منهم في التأكيد واتساقاً مع النتيجة نفسها قالوا: إنّ في المسألة دليلاً آخر مأخوذٌ من استبراء كلام العرب (أيْ: طلَب آخره لِقطْع الشُّبهة عنه)، وهو أنهم وجدوا العرب تستعمل الاسم المضمَر والمظهَر بعد الباء، كقولهم: بالله، وبه، ولا يُستعمَل المضمَر بعد الواو، فلا يقولون *(و هُ)، قالوا: "فلولا أنّ الواو فرعٌ لما مَنعت ما يُستعمل في غيرها، فلمّا مَنعتْ ذلك دلّ على أنها فرع"[68].

ومن أجل تعليل كون الواو بدلاً من الباء دون غيرها في **القَسَم** استندوا مرّةً على خَصيصةٍ صوتية ومرةً أخرى على الاستخدام، فقالوا: أنما أبدلت الواو من الباء لأن مخرجهما واحد، وأنّ الواو كثيرة الدور في الكلام، وأنها تأتي لمعانٍ كثيرة، ولم يسلم هذا الرأي من الاعتراض، فقد صرّح بعضُ النحاة بأنّ هناك اختلافا واضحاً بين الباء والواو في الصفات والعمل، قال أبو حيّان: "وقالوا ليست الواو بدلاً من الباء، إذْ لو كانتا بدلاً ما اخْتَلَفَتَا في الحركة، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في (وِشاح) حين قالوا: (إشاح)، وقالوا: -أيضاً-: "لم توجد قَطُّ الواو بدلاً من الباء؛ لأنها ليست من مخرجها، ولما بينهما من المضادّة؛ إذْ في الواو لين وفي الباء شِدّة"[69].

ولما كانت الإحالة في التعليل على الحِسّ ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس[70]، كان التعليل ذَوْقيًّا، يعتمد على الحِسّ والذَّوْق فلا غرابة إن اختلف الناسُ فيه، قال ابن جنّي: "إنّ عِلَل النحويين على ضربين أحدهما واجب لابد منه، لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله، إلاّ أنه على تجشّم واستكراه له"[71]، ونظراً لهذه الرؤية التي تجعل الواو غير أصيلة في أسلوب **القَسَم** اشترطوا لها شروطاً لتُستعمَل فيه منها:

67- المصدر السابق، ص300.
68- عِلَل النحو، ص211.
69- التذييل والتكميل، 11/ 395. وانظر: الجَنى الداني في حُروف المعاني لِلمرادي، 45، 154.
70- الخصائص لابن جني، 1/ 48.
71- المصدر السابق، 1/ 88.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

1 ـ حذف فعل **القَسَم** معها فلا يقال: *أُقسِم واللهِ/ أَحْلِفُ واللهِ.
2 ـ ألاّ تُستعمَل في قَسَم الطلب، فلا يقال: *واللهِ أخبرني، كما يُقال: بالله أخبرني.
3ـ ألاّ تدخل على ضمير فلا يقال: *(وكَ) ولا(وهُ)[72]، ومن هنا يتّضح أنّ قولَ العامة: *(والله تخبرني) غيرُ موافقٍ لِلفُصْحى.

المطلَب الثالث ـ التاء:

من حروف **القَسَم** التاء، ويرى النحاة أنها بدل من الواو، كما قالوا: (تُرات، تُكَلة، اتّعد) في (وُراث، وُكَلة، اِوْتعد)، ورأوا أن لهذا أثر على عملها، فلهذا قصُرت عن الباء والواو في دخولهما على لفظ الجلالة وغيره، فهي لا تدخل إلاّ على لفظ الجلالة، وما حكاه الأخفش [ت: 215ه] ونقلهُ السيوطيُّ [ت: 911ه] وغيرُه مِنْ أنّهُ سُمِع دخول التاء على (الرحمن والربّ وربّ الكعبة والحياة) في: (تالرّحمان وتَرَبّي وتَرَبّ الكعبة وتَحياتِك) قليلٌ لا يُسقِط القاعدةَ في نظرهم[73]، ثم لمّا اختصّت التاء بالدخول على لفظ الجلالة (تالله) رأَوْا أنها فرعٌ عن الواو في العمل، فهي فرع عن فرع؛ لذلك اختصّت بلفظ الجلالة ولمْ تتعدّاه؛ لِضَعفها، ولأن الفروع أبداً تنحطّ عن درجة الأصول في أصولهم[74].

قال الورّاق [ت: 381ه]: "وأما (التاء) فهي بدلٌ من الواو، والدليل على ذلك أنّ الحرف لا يجوز، أنْ يُبدَل من الحروف، إلاّ أن تكون بينهما مناسبة، ولا مناسبة بينها وبين الباء؛ لأنها ليست من مخرجها، ولا قريبة منها، فلا يشتركان في شيء، فلمْ تُجعَل بدلاً منها، وأما الواو فهي تشابه التاء؛ لأنها من حروف الزوائد والبدل، والتاء أقرب حروف البدل إلى الواو، فلهذا كانت بدلاً من الواو دون الباء، وكانت أولى من سائر الحروف أيضا"[75]، والذي يدلّ على أنها ليست بأصل أنه إذا جمع بينها وبين فعل **القَسَم** توهم أنهما يمينان، ولو كانت غير مبدلة لصارت في **القَسَم** قائمة بنفسها، كما علّلوا ذلك في الواو عندما اعتبروه بدلاً من الباء، "وإنما خُصّتْ (أي: التاء) باسم واحد؛ لأنها لو استعملت في اسمين لم يكنْ بينهما وبين ما عداهما حرفٌ، فوجب أنْ يلزم اسماً واحداً؛ لِيدلّ بذلك على أنها بدل من بدل، وأنها أضعف حُكْماً من الواو، ومع هذا فالتاء أنقص حكماً منها؛ لأنها تدخل على اسم الله تعالى فقط، فدلّ على أنها ليستْ بأصلٍ"[76]، وصار اختصاصها باسم الله تعالى أَوْلى من سائر الأسماء؛ نظراً لِوُرودهِ بكثرة في باب **القَسَم**، وكذلك نظراً لضعفها فهي فرع

72- انظر: شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 300. ومغني اللبيب، 1/361. والأساليب الإنشائيّة، ص163.
73- انظر: همع الهوامع لِلسيوطيّ، 4/ 235. وراجع: مغني اللبيب، 1/ 115-116. والأساليب الإنشائية، ص163.
74- انظر: أسرار العربية، ص277.
75- عِلَل النحو، ص302.
76- عِلَل النحو، ص302، 303.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

عن فرع[77]، فلمّا كان هذا حالها من الضعف اشترطوا لها لتعمل في **القَسَم** وتدخل في حيِّزه ما اشترطوه في الواو، فلا بُدّ من حذف فعل **القَسَم** معها، فلا يقال: *أُقسِم تالله، ولا تستعمل في قسَم الطلَب، وهو ما كان جوابه متضمِّناً طلباً، فلا يُقال: *تالله لتفعلنّ، ولا تدخل على ضمير، فلا يُقال: *تهِ لأفعلنّ، قال الشاعر[78]

لِلّهِ يَبقى على الأيّام ذُو حِيَدٍ * بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظيّانُ والآسُ**

المطلَب الرابع- (اللاّم) وحروف عوّضتْ أخرى:

أوّلاً- (اللاّم): استعملت العربُ اللاّمَ في **القَسَم** إذا أرادوا التعجّب، وجعلوها مُختصّةً باسم الله -تعالى- كقولهم: لِلّهِ أبوك لَقدْ فعلت، لِلّهِ لا يبقى أحدٌ[79]. قال أبو حيّان: "وإنما جاؤوا بها دون الحروف الأخرى للإشارة بأنّ **القَسَم** قد انضمّ إليه أمرٌ آخر، وكانت اللام أَوْلى بذلك لما فيها من الاختصاص، والمقسم به مع التعجب مختصّ ... واللام في **القَسَم** بابُها التعجّب، وقد استعملها بعض العرب مع غير التعجّب فيه"، أيْ: في **القَسَم** قال: "حكاه سيبويه في آخر باب الإضافة إلى المحلوف به، قال سيبويه: وقد يقول بعضُ العرب: لِلّهِ لأفعلنّ"[80].

ثانياً- حروف عوّضتْ أخرى: قد لاحظ دارسو العربية أنّ العرب عَوّضوا من حروف **القَسَم** المحذوفة ثلاثةَ أشياء مُختصّةً بِلفظ الجلالة هي: همزة الاستفهام، مثل: آللهِ لَيفعلنّ كذا؟ والهاء، مثل: ها لِلّهِ ذا، وقطع الهمزة في الدّرَج، مثل: أفألله، وهذه التعويضات تختصّ بلفظ الجلالة، والجرّ باقٍ[81].

1- قال أبو حيّان في همزة الاستفهام الواقعة عِوَضاً من حرف **القَسَم**: "هي ألف مفتوحة تليها ألف (آللهِ)، وقال أصحابُنا [يقصد البصريِّين]: يُعبِّرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس استفهاماً حقيقةً"[82].

2- ذَكَر النحاةُ أنّ الهاء المعوّضة لحرف **القَسَم** تأتي على نماذجَ، هي: (ها لله)، و(ها الله) و(هألله) و(ها ألله) أي: (بهاء) مع حذف الألف أو إثباتها ومع اعتبار الهمزة مَرّةً همزة وصل ومَرّةً همزة قطع، قال المبرّد وهو يتكلّم عن تعويضات

77- الأصول في النحو، لابن السرّاج، 1/ 430.

78- البيت لأميّة بن عائذ، وهو مِن شواهد سيبويْه في كتابه، 3/ 497. وشرح الرضيّ على الكافية، 4/ 315.

79- انظر: شرح جُمَل الزجّاجيّ لابن عصفور، 1/ 551-552. وشرح ابن يعيش، 9/ 98-100. والأساليب الإنشائيّة، ص163.

80- التذييل والتكميل، 11/ 174. وراجع: كتاب سيبويْه، 3/ 499، ونَصُّ العنوان في الكتاب: (هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها). والأصول في النحو، 1/ 430-431. وشرح الرضيّ على الكافية، 4/ 286.

81- انظر: المقتضب للمبرّد، 2/ 323، 324. والأصول في النحو لابن السرّاج، 1/ 431، 432.

82- التذييل والتكميل، 11/ 346.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

القَسَم: "فمن هذه الحروف الهاء التي تكون للتّنْبِيه، تقول: لاها الله ذا، وإن شئت قلت: لا هِللّه ذا، فتكون في موضع الواو إذا قلت: والله"[83]، قال زُهَيْر:[84]

تَعلّمنْ ها لَعَمْرُ اللهِ ذا قسماً * فاقصدْ بِذَرْعك وانظرْ أينَ تَنسَلِكُ**

ولِلنحاة في إعراب "ذَا" مذاهب، منها أنّها خبر لِمبتدأٍ محذوف، تقديره: الأمرُ ذا، ومها أنّها فاعل لِفعلٍ محذوف تقديرُه: لَيكونَنّ ذا، فتُحسَب على جملة جواب القَسَم، وعندَ بعضهم تُحسَب مِن جملة القَسَم فتُعرَب نعتاً لِلفظ الجلالة أو مُبتدأً خبرُه محذوف تقديرُه: ذا قَسَمي[85].

3- يرى النحاةُ أنّ همزة القطع تقع عِوَضاً من حرف **القَسَم**، مثل: (أفأللهِ)، وفي هذا المثال تكون الهمزة الأولى للاستفهام، وبعدها فاء العطف، ثم يأتي بعدها همزة القطع التي هي بدل من حرف **القَسَم**، ولا تُبَدل إلاّ هاهنا أيْ: مع لفظ الجلالة، "ولا تُستعمَل هذه الأعواض إلاّ في لفظ الجلالة، وعليه فإنْ جاءت هذه الأعواض الثلاثة مع غير اسم الله وحذف حرف الجرّ الموضوع **لِلقَسَم** لم يكن إلاّ النصب، مثلاً لو قلنا: آلعزيزَ، لم يكن إلاّ النصب[86].

قال المبرّد [ت: 286ه]: "واعلم أنّك إذا حذفت حروف الإضافة في المقسم به نصبْته؛ لأنّ الفعل يصل فيعمل، فتقول: اللهَ لأفعلنّ؛ لأنك أردت أحلف الله لأفعلنّ"[87]، ويجوز: (اللهِ لأفعلَنّ) بحذف الفعل وحرف **القَسَم** الجارّ، وجرّ الاسم دون تعويض[88]، كما أجازوا رفعه، (اللهُ لأفعلنّ)، فتكون جملته هكذا: (اللهُ قَسَمي لأقولَنّ) ولم يتّفقوا عليه، وأجازه بعضُ النحاة وقدّروا له خبراً، وقد لحقت ألفاظٌ من التعبير في **القَسَم** منها: له لا أفعل، وولله لا أفعل، ومنه كعبة الله، وقضاء الله، وقد زعم بعضُ أئمّة الكوفة أنّ الأسماء كلّها إذا أقسم بها محذوف منها، الواو يمكن أن تخفض أو أن ترفع، قالوا: ولا يجوز النصب إلاّ في حرفين: هما كعبة الله، وقضاء الله[89]، وقال أبو حَيّان وقد عزا الرأيَ إلى البصريين: "أنّ المقسَم به إذا حُذِف منه الحرفُ بلا عِوَضٍ ولم يُنْوَ المحذوفُ جاز نصبه كائناً ما كان، وقيل: لا يجوز فيه إذْ ذاك إلاّ النصب، إلاّ في لفظ الله فيجوز الجرّ، وأجاز الكوفيُّون فيه إذْ ذاك الجرّ والرفع، ولا يجوز النصب عندهم إلاّ في حرفين: كعبةَ الله وقضاءَ الله"[90].

83- المقتضب للمبرد، 2/ 322.
84- شرح ديوان زُهَيْر، ص69. وفيه: "فاقْدِرْ" بدلَ "فاقْصِدْ"، وانظر: شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 302.
85- الأساليب الإنشائيّة، 164-165.
86- التذييل والتكميل، 11/ 346. وراجع: ارتشاف الضرَب، 4/ 1767.
87- المقتضب، 2/ 321. وراجع: الأساليب الإنشائيّة، ص165.
88- انظر: الكتاب، 3/ 497-498.
89- انظر: ارتشاف الضرَب، 4/ 1767-1768.
90- ارتشاف الضرَب، 4/ 1768.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

نلاحظ هنا كيف بَدَا الأمرُ أكثرَ صرامةً وأدقّ معياريّةً، تُجوَّز فيه أساليبُ وحركاتٌ وتُمنَع أخرى، كما نلاحظ مرونةَ اللغة وأنها لا تكاد تمنع طريقة، ولا تخطّئ لحناً ولا لهجةً؛ انطلاقاً من عبارتهم الشهيرة: **لا يكون النحويُّ نحويًّا حتّى لا يُخطّئ أحداً**، ومهما يكن من أمر فإن العرف والشرع نَهَيَا عن الحلِف وكثرته، ومع أنّ كثرة الحلِف والإصرار عليه صفة ذميمة، إلاّ أنه لـمّا كَثُر وكان له أثر في حياة الناس اهتمّ به النحاةُ وبَيّنوا فيه آراء استقوها من مصادرَ عِدّة.

المبحث الرابع- إضاءة عن جملتَي القَسَم والجواب

المطلَب الأوّل- ارتباط الجملتيْن وموضع حذف جملة القَسَم:

أوّلاً- ارتباط الجملتيْن: أُسلوبُ **القَسَم** يُشبِهُ أُسلوبَي الشرط النداء اللذيْن يُبنيان على جملتيْن، أولاهما- جملة فعل الشرط وجملة النداء، وأُخراهما- جملة جواب الشرط وجزاؤه والجملة التي نُبِّهَ إليها ونُوديَ لأجلها، فكما أنّ كِلا الأُسلوبيْن يُبنى على أمريْن، حيثُ يَستلزِم الجوابُ الشرطَ، والنِّداء إلْقاءَ خبرٍ أو إنشاء؛ فكذلك الأسلوب القَسَميّ الذي تكون فيه جملةُ **القَسَم** بمثابة التمهيد والتأكيد لِجملة الجواب، التي أُنشِئَ الأسلوبُ لِأجلها، يقول ابنُ يعيش: "إلاّ أنّها وإنْ كانت جملةً بِلفظ الخبر، والجملة عبارةٌ عن كلامٍ مُستقلّ، فإنّ هذه الجملة لا تستقلّ بِنفسها حتّى تُتبَع بما يُقسَم عليْه"[91].

ثانياً- حذف جملة **القَسَم**: يجوز حذف جملة القَسَم في مواضعَ منها:

1- تُحذَف جملةُ **القَسَم** ويُعوَّض عنها بـ(عَوْضُ)؛ لدلالته عليها ولِكونه ظرفاً من معمولات الفعل الواقع جواباً، نحو: لا أفعلُه عَوْضُ، ولا أفعلُه عَوْضَ العائضين، وقد علَّل الرضيُّ ذلك فقال: "وإنّما كان ذلك لِكثرة استعمال (عَوْضُ) مع **القَسَم** مع أنّ معناهُ (أبداً) و(البَتّة)، ففيه من التأكيد ما يُفيدُ فائدةَ **القَسَم**"[92].

2- تُحذَف جملةُ **القَسَم** ويقوم مقامَها بعضُ حُروف التصديق كـ(جَيْرِ) التي بمعنى (نَعَم)، وقد عَلّلَ الرضيّ -هنا أيضاً- إغْناءَ (جَيْرِ) عن جملة **القَسَم** بالقاسم المشترَك بينهما، وهو المشابَهة في المعنى فقال: "والجامع أنّ التصديق تَوْكيدٌ وتَوْثيقٌ **كالقَسَم**، تقول: جَيْرِ لأفعلنّ، كأنّك قلتَ: واللهِ لأفعلنّ"[93].

3- تُحذَف جملةُ **القَسَم** ويُستغنى عنها بجوابه كثيراً بشرط تأكيد فعل جملة الجواب بنون التوكيد، نحو: لأضربنّك، لَأُساعدنّك، أيْ: أُقسِم باللهِ لأَفعلنّ لك كذا، يقول ابنُ هشام: " حذف جملة **القَسَم** كثيرٌ جدًّا، وهو لازمٌ مع غير الباء من حروف **القَسَم**،

91- شرح المفصّل لابن يعيش، 9/ 91. وانظر: الأساليب الإنشائيّة، ص166-167.
92- شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 317.
93- شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 317. وراجع: ارتشاف الضرَب، 4/ 1789-1790.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

وحيثُ قيل: لأفعلنّ، أو لقد فَعلَ، أو لَئنْ فعل، ولمْ يتقدّمْ جملةَ **قَسَمٍ** فثَمّ جملة قَسَمٍ مُقدَّرة، نحو: (لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا)"[94] [سورة النمل:21].

4- تُحذَف جملة **القَسَم**، ويقوم مقامَها ألفاظٌ دالّةٌ على الحسم والتوكيد الجازم من باب المصادر المستعمَلةِ مفاعيلَ مُطلَقةً، مثل: حقًّا ويَقيناً وقطعاً، أو يقوم مقامها ما يدلّ على الالتزام من نذرٍ أو عهدٍ، وأمثلتُها –على التوالي-: حقًّا لأفعلنّ كذا، بِلّهِ عليّ كذا لأفعلنّ، عليّ عهدُ اللهِ لَأَقومَنّ[95].

المطلَب الثاني- طائفةٌ مِن أحكام جملة جواب القَسَم:

أوّلاً- قِسْمَا جملةِ الجواب: قد مَرَّ بنا أنّ الجملة القَسَميّة تأتي اسميّةً وفعليّةً، والجوابُ كذلك يأتي على ضربيْن:

الأوّل- قَسَم الطلَب، ويكونُ جوابُه بالأمر أو النَّهْي أو الاستفهام، كقول المجنون[96]

بِدِينك هلْ ضَممْتَ إليْك لَيْلى * وهلْ قَبَّلْتَ قبلَ الصُّبْح فاهَا**

الثاني- قَسَم الأخبار، ويكونُ جوابُه بإحدى الجملتيْن، فالجوابُ بالجملة الاسميّة يتمثّل في الجملة المُثبَتة التي يأتي جوابُها مُصدَّراً بـ(إنّ) مُثقَّلةً أو مُخفَّفةً أو باللاّم، نحو: واللهِ إنّ زيداً قائمٌ، واللهِ لَزيدٌ فاضلٌ، ويتمثّل -أيضاً- في الجملة الاسميّة المنفيّة التي يُصدَّر جوابُها بـ(ما) النافية أو (لا) التبرئة (النافية لِلجنس) نحو: واللهِ ما زيدٌ فيها ولا عمرٌو، واللهِ لا رجلٌ فيها ولا امرأة[97]، أمّا الجوابُ بالجملة الفعليّة فيتمثّل في الجملة المُصدَّرة بفعلٍ مُضارع مُثبَت والأكثر تصديرُه باللاّم الموطّئة لِلقَسَم المشفوعة بنون التَّوْكيد، نحو: واللهِ لأخرجَنّ، أو الجملة المصدَّرة بمضارعٍ منفيٍّ يأتي جوابُهُ مَنفيًّا بـ(ما) أو (إنْ) أو (لا) نحو: تقدير (لا) قبل الفعل في قوله تعالى: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) [سورة يوسف: 85]، قال الزمخشريّ: "أراد لا تَفتأ فحُذِف حرفُ النفْي؛ لأنّه لا يَلتبِس بالإثبات؛ لأنّه لو كان إثباتاً لم يكنْ بُدٌّ من اللاّم والنون"[98]، ويتمثّل -كذلك- في الجملة المصدَّرة بفعلٍ ماضٍ مُثبَت، والأَوْلى فيها أنْ يُجمَع في الجواب بيْنَ اللاّم الموطّئة لِلقَسَم و(قَدْ)، نحو: واللهِ لَقدْ خَرجَ، والجملة المُصدَّرة بفعلٍ جامدٍ يُقتصَر فيها على اللاّم، في نحو قول زُهَيْر بن أبي سُلْمى[99]:

يَميناً لَنِعْمَ السيِّدانِ وُجِدتُما * على كُلّ حالٍ مِن سَحيلٍ ومُبرَمِ**

94- مغني اللبيب، 2/ 645. وراجع: شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 318.

95- انظر: شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 319.

96- ديوان مجنون ليلى، ص286، والرواية فيه: بِربِّك هل ضَمَمْتَ... .

97- انظر: شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 308-311. وارتشاف الضرَب، 4/ 1776. والأساليب الإنشائيّة، ص168.

98- الكشّاف، 2/ 339. وانظر: ارتشاف الضرَب، 4/ 1781. والأساليب الإنشائيّة، ص168-189.

99- شرح ديوان زُهيْر، ص23.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

فإنْ كان الماضي منفيًّا تَعيَّن أنْ تَتَصدّرَهُ (ما) النافية، نحو: ما قام زيدٌ، قال تعالى: ﴿لايَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [100] [سورة التوبة: 75].

ثانياً- حذف جوابُ **القَسَم**: يُردِّدُ النحويُّون كثيراً قاعدةً لُغويّة عامّةً مَفادُها: أنّ الشيءَ قد يُحذَف إذا دلّ عليه دليلٌ في المفرَدات والجُمَل والأبواب النحويّة كالشرْط والاستفهام وغيرهما، وما يَهمُّنا في هذا الصَّدَد هو بابُ **القَسَم** الذي يُحذَف جوابُه في مِواضعَ أهمُّها:

المَوضِع الأوّل- إذا اعترَض **القَسَمُ** رُكنَي جملة الجواب وتَوَسَّطهما، نحو: زيدٌ واللهِ قائمٌ، قام واللهِ زيدٌ.

الموضع الثاني- إذا تَقدَّم الجوابَ ما يَدلّ عليه وتأخَّر القَسَمُ، نحو: زيدٌ قائمٌ واللهِ، قام زيدٌ واللهِ، وفي هذيْن الموْضِعيْن يقول الرضيُّ: "وهذا الكلامُ الذي تَوسَّطَهُ **القَسَمُ** أو تأخَّر عنه، هو في المعنى جوابُ **القَسَم**، وهو كالعِوَض مِن ذلك الجواب مثل جواب الشرْط في: أُكرِمُك إنْ تأْتِني"[101].

الموضع الثالث- إذا جاء بعد الجملة الاسميّة قرينةٌ دالّةٌ على الجواب مِن سِياق الكلام، وليْس في الكلام السابق المذْكور ما يدلّ على المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ واللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [سورة الفجر:1-5]، فدليلُ الجواب المقدَّر هُنا أو تَمهيدُه -والله أعلم- قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [سورة الفجر: 6]، والتقدير: لَيُؤاخَذُنّ أو لَيُعاقَبُنّ أو لَيُعذَّبُنّ، أو "لَيصُبَّنّ ربُّك على مُكذِّبيك سَوْطَ عذابٍ كما صَبّ على عادٍ وثمودَ وفِرْعَوْن"[102].

الخاتمة

ما قُمْنا به في بحثنا هو إعادةُ تَرْتيب جزئيّات **القَسَم**، وفُروعِهِ المُبعْثَرة في كتب النحو هُنا وهُناك، تحتَ عناوينَ مختلِفةٍ وأبوابٍ مُتباعدة، وذلك بِحسَب رؤيتِنا لِلمَوْضوع مع عدم الجزْم بأنّها الأصحّ، وبِناءً عليْه رأيْنا أنْ نقتصِر على طائفةٍ مِن الأحكام النحويّة التركيبيّة، دونَ الإغراق في التفاصيل والتفريعات والآراء والترجيحات والتعليلات؛ ودافِعُنا في ذلك أمران: الأوّل- أنّ هدفَنا في البحث هو بعض القضايا، بِرؤيةٍ تَتبنّى الاستخدامَ العصريّ لِجُمَل **القَسَم**، وصِياغاته العديدة

100- انظر: ارتشاف الضرَب، 4/ 1780. الأساليب الإنشائيّة، ص169-170.

101- شرح الرضيّ على الكافية، 4/ 316. وراجع: مغني اللبيب، 2/ 645. والأساليب الإنشائيّة، ص171.

102- تفسير التحرير والتنوير، 30/ 317. وراجع: الكشّاف، 4/ 250. وشرح الرضيّ على الكافية، 4/ 317. والأساليب الإنشائيّة، ص171.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

دونَ الجَـرْيِ وراء الاستقصـاء، والإحاطـة بجوانـب الموضـوع كُلِّهـا. الثـاني- أنّ طبيعـةَ البحـث فـي المجـلاّت العلميّـة مبنيّـةٌ علـى الاختصـار والاقتصـار فـي المـادّة وعدد الصفحات؛ مِمّا دفَعنا إلى التحديد والتركيز، وقد تَبيّنَ مِن عَرْضنا أنّ **القَسَم** حاجـةٌ إنسـانيّة تشـترك فيهـا جميـعُ الشـعوب، وتسـتجيبُ لهـا اللغـةُ مِطْواعـةً وتتنـوّع مُنصـهِرةً في بَوْتقة أُسلوبهِ، مُوافِقةً لهُ في درجات القُوّة والتأكيد.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع المدني.
- الأساليب الإنشائيّة في النحو العربيّ لعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1410ه – 1990م.
- أسرار العربيّة لِلأنباريّ، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، 1377ه – 1957م.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيّان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، 1418ه – 1989م.
- الأعلام لِلزركلي، ط: الثالثة، د. ت.
- الأصول في النحو، لابن السرّاج، تح: عبد الحسيْن الفتْلي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، 1408ه – 1988م.
- أَوْضَح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، د. ت.
- بُغْية الوُعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة لِلسيوطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: الأولى، 1384ه – 1964م.
- تاريخنا، جمع ثلاث لجان من أساتذة التاريخ في العالم العربيّ، دار التراث، 1977م.
- التحقيق في كلمات القرآن الكريم لِلمصطفويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حَيّان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، د. ت.
- تفسير التحرير والتَّنْوِير لابن عاشور، الدار التونسيّة لِلنشر، تونس، 1984م.
- الجَنى الداني في حُروف المعاني لِلمرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الثانية، 1403ه – 1983م.
- الخصائص لابن جني، تح: محمد عليّ النجّار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط: الثانية، 1371ه – 1952م.
- دَوْر البِنْية الصرفية في وصْف الظاهرة النحويّة لِلطيفة النجّار، دار البشير، عمّان، ط: الأولى، 1414ه – 1994م.
- ديوان امرئ القَيْس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: الرابعة، د. ت.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح: عبد الستّار أحمد فرّاج، دار مصر لِلطباعة، القاهرة، د. ت.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

- رُوح المعاني لِلأَلوسي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، د. ت.
- شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيّد ومحمد المختون، هجر لِلطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولى، 1410ه – 1990م.
- شرح جُمَل الزجّاجيّ لابن عصفور، تقديم: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: الأولى، 1419ه – 1998م.
- شرح التسهيل المسمّى بِتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لِناظر الجيش، دار السلام، القاهرة، ط: الأولى، 1428ه – 2007م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سُلْمى لأحمد طلعتْ، دار كرم، دمشق، ط: الأولى، 1968م.
- شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط: الثانية، 1996م.
- شرح المفصَّل لابن يَعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الصِّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة) للجَوْهريّ، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة، 1407ه 1987ه – 1987م.
- عِلَل النحو لِلورّاق، تح: محمود محمد نصّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: الثانية، 1429ه – 2008م.
- عمدة الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ لِلسمين الحلَبيّ، تح: عبد السلام التونجي، جمعيّة الدعوة الإسلاميّة، طرابلس، ط: الأولى، 1995م.
- الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، تح: لجنة إحياء التراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة، الدار العربيّة لِلكتاب بيروت، ط: السادسة، 1401ه – 1981م.
- الفقه الإسلاميّ وأدلته لِوهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط: الثالثة، 1409ه – 1989م.
- في أضواء الفلسفة، لعليّ طالب، دار الولاء، بيروت، ط: الأولى، 2016م.
- قاموس أسماء الأعلام لِرُوبِيرْت الصغير، باريس، 2004م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1371ه - 1952م.
- قصّة الحضارة، ولْ ديُورانْت، ترجمة: محمّد بدران، الإدارة الثقافيّة في جامعة الدول العربيّة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1968م.
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- كتاب سيبويْه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

- الكشّـاف عـن حقـائق التنزيـل وعيـون الأقاويـل: الزمخشـريّ، ومعـه: كتـاب الإنصـاف فيمـا تضـمّنه الكشّـاف مـن الاعتـزال لابـن المُنَيِّـر، دار البـاز لِلنشـر والتَّوْزيع، مكّة، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- الكُلّيّـات للكَفـويّ، تـح: عـدنان درويـش ومحمـد المصـري، مؤسسـة الرسـالة، بيروت، ط: الأولى، 1412ه - 1992م.
- اللاّمات لِلزجّاجيّ، دار الفكر، دمشق، ط: الثانية، 1985م.
- لسـان العـرب لابـن منظـور، تقديم: عبـد الله العلايلـيّ، إعـداد وتصـنيف: يوسـف خيّاط، دار لسان العرب، بيروت، د. ت.
- اللام الموَطِّئة لِلقَسَم في القرآن الكريم لِزين الخويسكيّ، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1995م.
- لمحات من تـاريخ العـالَم لِجـواهر لَالْ نَهْرُو، تـر: لجنـة مـن الأسـاتذة الجـامعيّين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة جديدة ومُراجَعة ومُنقّحة، 1979م.
- المعجم الوسيط لِمَجْمَع اللغة العربيّة بالقاهرة، إخراج: إبراهيم مصطفى وغيره، إشراف: عبد السلام هارون، د. ت.
- مُغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب لابن هشام الأنصاريّ، تح: محمد مُحيِي الدِّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د.ت.
- المفصـل فـي صـنعة الإعـراب لِلزمخشـريّ، تقديم: علـيّ أبـو ملحـم، دار ومكتبـة الهلال، بيروت، ط: الأولى، 1993م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لِلسيوطيّ، تح: عبـد العـال سـالم مكرّم، دار البحوث العلميّة، الكويت، 1399ه – 1979م.

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01